

بالتفاصيل : مقترح مصري جديد للمصالحة "اتفاق تدريجي من ثلاثة مراحل"



01 نوفمبر 2018 - 09:42

كشفت إذاعة جيش الاحتلال صباح اليوم الخميس، عن المخطط المصري للمصالحة التدريجية بين حركتي "فتح" و"حماس"، والذي تمّ التوافق عليه بين مصر وحماس خلال الأسبوعين الماضيين.

وأوضحت الإذاعة أن السلطات المصرية تنتظر ردّ رئيس السلطة محمود عباس على المقترح لبدء تنفيذه.

وبيّنت أن مسؤول الملف الفلسطيني في المخابرات المصرية اللواء أحمد عبد الخالق استطاع عبر أربع زيارات خلال أسبوعين بين قطاع غزة ورام الله و"تل أبيب" وضع المخطط الجديد الذي وافقت عليه حماس، وسيتمّ عرضه خلال أيام على الرئيس عباس.

ومن بين نقاط "خريطة الطريق" المصرية:

* تتحمل السلطة الفلسطينية المسؤولية المدنية عن قطاع غزة والوزارات الحكومية.

* في مرحلة لاحقة تتسلم إدارة الشرطة والمعابر الحدودية.

* وبعد فترة زمنية سيتمّ الحديث حول قضية الجناح العسكري لحماس (0كتائب القسام).

من جهة اخرى قال مصدر فلسطيني مُطلع، إن جهاز المخابرات العامة المصري، حقق تقدماً ملموساً في مفاوضات التهدئة بين إسرائيل وحماس.

لكن المصدر الذي فضل عدم الكشف عن هويته، لوكالة الأناضول، قال إن رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس، للتهدئة، قبل تحقيق المصالحة، وتسليم حركة حماس الإدارة الكاملة لغزة لحكومته، يعرقل إنجاز الاتفاق.

وذكر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، سيسعى إلى إقناع الرئيس عباس، في لقاء مرتقب بينهما، بقبول التهدئة، واستئناف مسيرة المصالحة مع حركة حماس.

وأعلن السفير الفلسطيني بالقاهرة، دياب اللوح، أن الرئيس عباس سيشارك في افتتاح منتدى شباب العالم في مدينة شرم الشيخ، غدا الجمعة، وسيجري لقاءً مع الرئيس السيسي، للتباحث "حول آخر مستجدات القضية الفلسطينية".

وسبق للسلطة الفلسطينية أن عارضت علانية، التهدئة بين إسرائيل وحماس، قبل إنجاز عملية المصالحة، وتولي الحكومة الفلسطينية كامل المسؤوليات في القطاع.

ولم تتجح جهود سابقة في التوصل لتهدئة، رغم وصولها لمراحل متقدمة، بسبب إصرار الرئيس عباس على تسليم "حماس" إدارة القطاع، كاملة، للحكومة الفلسطينية أولا، قبل بدء سريان وقف إطلاق النار.

وأوضح المصدر الفلسطيني، لوكالة الأناضول أن اتفاق التهدئة الذي تسعى "المخابرات المصرية"، لإنجازه، "تدريجي، ويتكون من ثلاث مراحل".

وتتضمن المرحلة الأولى، استمرار دولة قطر في تمويل محطة توليد الكهرباء بغزة بالوقود ودفع رواتب الموظفين الذين عينتهم حركة حماس إبان حكمها للقطاع.

والمرحلة الثانية تتضمن تحويل محطة الكهرباء بغزة، للعمل بالغاز الطبيعي، وهو ما سيخفض تكلفة تشغيلها، وسيتم كذلك تحسين التيار الكهربائي المقدم من إسرائيل، وتحسين العمل في معبر رفح بين القطاع ومصر.

وتشمل المرحلة الثالثة والأخيرة، إعادة إعمار القطاع، وفق خطة نيكولاي ميلادينوف، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والتي تتكلف نحو 600 مليون دولار.

وفي المقابل، ستتوقف حركة حماس عن إطلاق البالونات الحارقة، ثم عمليات تدمير السياج الحدودي بين القطاع وإسرائيل، وستعمل على إبعاد الجماهير المشاركة في مسيرات العودة عن السياج بنحو 500 متر.

وتتظم فصائل فلسطينية، مسيرات قرب السياج الفاصل بين القطاع وإسرائيل منذ نهاية مارس/آذار الماضي، أسفرت عن استشهاد أكثر من مائتي فلسطيني وجرح الآلاف.